● أخبار قصيرة

تطوير البنى التحتية في البلاد مستمر بجدّية



أكد وزير الطاقة أن تطوير البنى التحتية للمياه والكهرباء في البلاد مستمر بكل جدية. وقال عباس علي آبادي، أمس الثلاثاء، فور وصوله إلى مدينة أرومیه (شمال غرب البلاد): لدينا مشاريع عديدة في قطاعي المياه والكهرباء على جدول الأعمال، وتجري متابعة تنفيذها، مشيراً إلى الطاقات التنموية الكبيرة التي تتمتع بها المحافظة. وفي إشارة إلى تنفيذ مشاريع واسعة النطاق في قطاعي المياه والكهرباء بالمحافظة، أضاف وزير الطاقة: إن تطوير البنى التحتية للمياه والكهرباء في البلاد مستمر بكل جدية.

زيادة إنتاج الغاز في بارس الجنوبي بعد إعادة تأهيل المصافي



قال المدير التنفيذي لمجمع بارس الجنوبي للغاز: إن أعمال إعادة تأهيل المصافي المتضررة خلال حرب رمضان المفروضة تسارعت بفضل جهود العاملين وتفانيهم، مشيراً إلى أن ١٠٠ مليون متر مكعب من الطاقة الإنتاجية المفقودة للغاز عادت حتى الآن إلى دورة الإنتاج. وأوضح غلام عباس حسيني: أن المصافي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، التي تعرضت لأضرار خلال حرب رمضان المفروضة، أحرزت تقدماً ملحوظاً في مسار إعادة التأهيل بفضل جهود العاملين ومثابرتهم، مشيراً إلى ضرورة تسريع وتيرة إعادة التأهيل واستعادة الطاقة الإنتاجية للمصافي المتضررة، موضحاً: أن الجهود المكثفة والمتواصلة للعاملين أسفرت حتى الآن عن إعادة ١٠٠ مليون متر مكعب من هذه الطاقة إلى دورة الإنتاج، معرباً عن أمله في أن تتواصل جهود زيادة الإنتاج واستعادة القدرات المتبقية بوتيرة متسارعة، من خلال مواصلة هذه الجهود وتسريع تنفيذ برامج إعادة التأهيل.

مليارا دولار.. عائدات تصديرية رغم تداعيات الحرب

قال الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار التابعة لمنظمة الضمان الاجتماعي الإيرانية «شستا»: إن الشركات التابعة للمجموعة تمكنت، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن حربين مفروضتين وفترة من الاضطرابات، من مواصلة أنشطتها وتحقيق صادرات وإيرادات من النقد الأجنبي للبلاد تجاوزت قيمتها ملياري دولار. وأوضح محمدرضا سعيدي: أن نحو ٦٠ ألف شخص يعملون في هذه الشركات والتي تنتج حالياً ١٦٤١ منتجاً مختلفاً، مشيراً إلى أن هذه الشركات استطاعت، في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن الحربين، تحقيق صادرات وإيرادات بالعملة الأجنبية تجاوزت ملياري دولار، وهو ما يمثل طاقة وإمكانات كبيرة للاقتصاد الوطني، مضيفاً: أن شركة الاستثمار التابعة لمنظمة الضمان الاجتماعي وغيرها من المؤسسات الكبرى في البلاد ينبغي أن تتحول إلى رموز لرأس المال الاجتماعي والوطني، وأن تتمكن من ترسيخ مكانة مناسبة لها في الأسواق المحلية والدولية.

على هامش أعمال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وزير الاقتصاد يبحث مع نظرائه سبل مواجهة الضغوط الاقتصادية الأمريكية



أعلن وزير الشؤون الاقتصادية والمالية عن إجراء مباحثات ثنائية مع نظرائه في الدول الإسلامية الأخرى، بهدف مواجهة خطة تشديد الضغوط الاقتصادية الأمريكية ضد إيران، وذلك على هامش أعمال الدورة الـ٤٢ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة إسطنبول التركية.

وقال علي مدني‌زاده: أن إحدى القضايا التي ناقشها البلدان الأعضاء في هذا الاجتماع هي وضعية الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء والتي تأثرت بالتطورات الإقليمية الأخيرة خلال الأشهر الماضية، موضحاً: تعاني العديد من الدول الأعضاء من تضخم وركود حادين، فضلاً عن الارتفاع الكبير في الأسعار لاسيّما أسعار حوامل الطاقة؛ وإلى جانب هذه القمة، عقدت لقاءات ثنائية مع وزراء التجارة أو الاقتصاد في بعض الدول الإسلامية، امتداداً لسلسلة اللقاءات التي أجريتها خلال الأسابيع القليلة الماضية في زياراتي السابقة إلى مختلف الدول لتوسيع نطاق التعاون بغية الحدّ من ضغوط الحظر، وإفشال برنامج الضغوط الاقتصادية الأمريكية ضد بلادنا، ومنع تأثير الضغوط الأمريكية على البرامج الاقتصادية للبلاد.

إحدى القضايا التي ناقشها البلدان الأعضاء في هذا الاجتماع هي وضعية الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء والتي تأثرت بالتطورات الإقليمية الأخيرة خلال الأشهر الماضية

تذليل عقبات العبور وتعزيز التعاون الحدودي مع تركيا

إلى ذلك، عقد مدني‌زاده اجتماعاً مع وزير التجارة التركي عمر بولات، استعرض خلاله الجانبان سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، وتسهيل حركة الشاحنات وعبور البضائع والخدمات؛ بالإضافة إلى إزالة المعوقات القائمة عبر الحدود المشتركة.

وأكد وزير الاقتصاد، خلال محادثاته مع نظيره التركي، على الأهمية الاستراتيجية لتعزيز التعاون الجمركي والحدودي بين البلدين، وقد خلص الاجتماع إلى اتفاق الطرفين على تشكيل فريق عمل مشترك وتفعيل اجتماعات دورية بين مديري الجمارك الحدودية بهدف دراسة ومعالجة التحديات الإدارية والتشغيلية.

وتصدّرت أجندة الاجتماع ملفات حيوية أبرزها: تيسير حركة الشاحنات ووضع جداول زمنية منظمة لعبور البضائع والخدمات. كما شدد الجانبان على ضرورة تشغيل المنافذ الجمركية الحدودية على مدار الساعة لرفع الطاقة الاستيعابية للتبادل التجاري وتقليص فترات انتظار الشاحنات وتسريع وتيرة العمليات التجارية. كما تناولت المباحثات تشكيل فريق عمل مشترك يُعنى بملفات التجارة الحرة والمناطق الصناعية بين البلدين، حيث شدد الطرفان على أهمية التعجيل بمراجعة الوثائق والمقترحات الخاصة بهذا الفريق وتهيئة السبل اللازمة لإطلاق مهامه.

تعزيز التعاون التجاري وتسهيل حركة العبور مع باكستان

في سياق متصل، عقد وزير الاقتصاد اجتماعاً آخر مع وزير التجارة الباكستاني، لبحث استراتيجيات تطوير العلاقات الاقتصادية والثنائية وآليات تيسير التبادل التجاري وسبل تذليل العقبات التي تواجه حركة عبور البضائع عبر الحدود المشتركة.

وشدد مدني‌زاده، خلال محادثاته مع جام كمال خان، على الأهمية الاستراتيجية لرفع مستوى التعاون الاقتصادي وتسهيل عمليات النقل واللوجستيات بين البلدين. كما استعرض الجانبان الفرص المتاحة لتوسيع نطاق التبادل التجاري، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول عملية وجذرية للعقبات التي تعترض حركة السلع.

وتناول الاجتماع جملة من الملفات الحيوية أبرزها معالجة التحديات التي تواجه حركة الشاحنات عبر معبر «ريمدان» الحدودي ورفع كفاءة التشغيل في معبر «ميرجاوه» بما يضمن انسيابية نقل البضائع. كما أقر الطرفان بضرورة تطوير البنية التحتية للمنافذ الحدودية، وتعزيز قدرات المناطق الحرة والحدودية لدفع عجلة التبادل الاقتصادي.

وفي سياق متصل، ركزت المباحثات على أهمية التنسيق المستمر بين السلطات الجمركية في كلا البلدين وتحسين الآليات الإدارية في نقاط الدخول والخروج. وأوضح الجانبان أن تطوير التنسيق الجمركي وتبسيط الإجراءات الإدارية سيسهم بشكل مباشر في خفض التكاليف وتقليص المدة الزمنية اللازمة لعمليات التخليص الجمركي ونقل البضائع.

رغم إغلاق الموانئ الجنوبية..

ارتفاع الواردات عبر الحدود البحرية الشمالية للبلاد بنسبة ٧٦٪

الوفاق/ أعلنت وزيرة الطرق والإسكان إن الواردات عبر الحدود البحرية الشمالية للبلاد سجلت ارتفاعاً بنسبة ٧٦٪ خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، رغم إغلاق الموانئ الجنوبية.

وصرحت فرزانة صادق، خلال كلمة ألقتها في مجلس الشورى الإسلامي أمس الثلاثاء، بشأن تقييم أداء الأجهزة المعنية بالمعابر الحدودية وممرات الترانزيت: إنه في ضوء التحولات التجارية والتطورات التي شهدتها الموانئ الجنوبية والحصار الجائر الذي فُرض على البلاد، اضطرت شرايين التجارة الخارجية الإيرانية إلى تغيير مساراتها ونموذج عملها، مشيرة إلى أن التخطيط الذي جرى تنفيذه عند المنافذ الحدودية الأخرى أتاح استمرار حركة السلع دون توقف ولو لساعة واحدة. وأكدت وزيرة الطرق أنه رغم جميع الصعوبات التي واجهتها البلاد في الموانئ الجنوبية والحصار المفروض عليها، فقد جرى، بموجب توجيهات خاصة من رئيس الجمهورية، تنفيذ تحول في مسارات التجارة، حيث أُعيد توجيه أكثر من ٨٥٪ من حركة دخول وخروج البضائع التي كانت تمر عبر الموانئ الجنوبية، وتوزيعها على المعابر الحدودية الأخرى، مضيفة: أن الواردات عبر الحدود البحرية الشمالية ارتفعت بنسبة ٧٦٪ خلال النصف الأول من العام الجاري، رغم إغلاق الموانئ الجنوبية، فيما نُفذت ٤١٪ من الواردات عبر المعابر البرية، إلى جانب تسجيل زيادة ملحوظة في الواردات عبر المنافذ السككية. وأشارت صادق إلى أن الصادرات عبر الموانئ الشمالية سجلت نمواً بنسبة ١٠٪، والصادرات عبر المعابر البرية ارتفعت بنسبة ٩٪، فيما حققت الصادرات المنقولة عبر السكك الحديدية نمواً بنسبة ٥٣٪، موضحة: أن مصلحة الجمارك تقدم خدماتها حالياً على مدار الساعة في العديد من المعابر، بعد سنوات من النشاط، إلا أن الجانب المقابل لا يزال يفرض قيوداً على استقبال الشاحنات ووسائل النقل الإيرانية. وأضافت وزيرة الطرق: أن وزارة الخارجية تواصل مشاوراتها بشكل مستمر لمعالجة هذه المشكلات، موضحة: أن الجزء الأكبر من طوابير الانتظار المتشكلة عند الحدود يعود إلى القيود المفروضة على استقبال الشاحنات ونظام الحصص المعتمد في البلدان المقابلة، مشيرة إلى الإجراءات المتخذة لتقليص فترات انتظار أساطيل النقل عند المعابر الحدودية، موضحة: أن أحد أبرز القرارات التي اتُخذت خلال شهر أكتوبر تمثل في إقرار وتعميم تسهيلات لتبسيط الإجراءات الجمركية، وذلك بناء على مقترح قدمته مصلحة الجمارك ووزارة الشؤون الاقتصادية والمالية إلى لجنة المعابر، حيث خضع للدراسة والمراجعة قبل إقراره.



إجراءات جديدة لتحويل المنافذ الحدودية إلى ممرات تجارية؛

إصلاح ٧ معوقات أساسية أمام التجارة الخارجية

الوفاق/ أعلن مساعد وزير الشؤون الاقتصادية والمالية لشؤون السياسات والتوجيه الاقتصادي عن إصلاح سبعة معوقات أساسية تعترض مسار الصادرات والواردات، مشيراً إلى أن تجربة الحرب والضرورة الملحة للحفاظ على تدفق الإنتاج والتجارة في البلاد دفعت إلى إعادة النظر في العديد من القوانين واللوائح التجارية.

وقال مرتضى زمانيان، خلال الجلسة العلنية لمجلس الشورى الإسلامي، أمس الثلاثاء، بخصوص تسهيل حركة أساطيل نقل البضائع وانسيابها عبر المعابر الحدودية: إنه لم يتم إغلاق أي منفذ جمركي خلال فترة الحرب، كما لم يُسجل أي نقص في رفوف المتاجر، مضيفاً: أن السلطات اعتمدت خلال تلك الفترة نهجاً محدداً، إذ كانت هناك أعداد كبيرة من اللوائح المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير، وقد جرى تعديل وتعليق العديد من القرارات، الأمر الذي أتاح للبلاد تجاوز فترة الحرب التي استمرت ٤٠ يوماً دون مشكلات تُذكر، موضحاً: أنه استناداً إلى الدروس المستفادة من حرب الأربعين يوماً، تقرر إجراء إصلاحات مؤسسية وجوهرية على لوائح الصادرات والواردات والتجارة الخارجية.

وتابع زمانيان: أن مسودة المقترحات قُدمت إلى اللجنة الاقتصادية الحكومية، حيث جرى تحديد نحو سبعة من أبرز المعوقات التي تواجه الصادرات والواردات، والتي كان كل واحد منها يشكل بمفرده مشكلة أساسية للبلاد على مدى سنوات طويلة، ووُضعت معالجتها على جدول الأعمال ونُفذت الإصلاحات اللازمة بشأنها، مشيراً إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية كانت من بين الملفات الأخرى التي شهدت تطورات مهمة.

وفي الختام، قال زمانيان: أن الحدود ينبغي أن تكون ممرات للعبور، فيما يجب نقل العديد من الإجراءات والعمليات الجمركية إلى المراكز الجمركية الموجودة داخل المحافظات، مؤكداً أن البلاد كانت تطمح منذ سنوات طويلة إلى تحقيق تقدم في إزالة أحد هذه المعوقات أمام الصادرات والواردات، إلا أن ضغوط الحرب أسهمت في تحقيق هذا التحول الكبير، لافتاً إلى أن قرار النقل المباشر والمتواصل للبضائع، دون توقف في محطات وسيطة، جرى تعميمه قبل أيام، معرباً عن اعتقاده بأن آثاره الملموسة ستظهر خلال الأشهر المقبلة، مؤكداً أن البلاد لم تواجه حتى الآن مشكلات تُذكر في توفير السلع الأساسية والضرورية.

مساعد وزير الخارجية، في مؤتمر اليوم العالمي للأغذية:

الدبلوماسية الزراعية ركيزة لتعزيز الأمن الغذائي وتوسيع التعاون الإقليمي

الوفاق/ أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية أهمية الدبلوماسية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، معلناً استعداد إيران لتوسيع التعاون العلمي والتجاري والاستثماري المشترك في القطاع الزراعي مع دول المنطقة والعالم.

وقال كاظم غريب آبادي، الاثنين، خلال مؤتمر اليوم العالمي للأغذية: إن الأمن الغذائي يكتسب أهمية متزايدة في ظل الظروف العالمية الراهنة، موضحاً: أن مفهومه لا يقتصر على مجرد الحصول على الغذاء، بل يشمل ضمان وصول جميع أفراد المجتمع بصورة مستدامة إلى غذاء مناسب وكافٍ وصحي وبأسعار معقولة، مضيفاً: أن الأزمات الجيوسياسية والحروب والتغيرات المناخية والجفاف ومحدودية الموارد واضطرابات سلاسل الإمداد والتفاوتات الاقتصادية، باتت تهدد الأمن الغذائي لملايين الأشخاص، مشيراً إلى أن الزراعة لم تعد في مثل هذه الظروف مجرد قطاع اقتصادي، بل أصبحت أحد الركائز الأساسية لأمن الدول واستقلالها وتنميتها واستقرارها.

وشدد غريب آبادي على ضرورة تعزيز الدبلوماسية الزراعية، مؤكداً أن التعاون في هذا المجال يمكن أن يتحول إلى أداة فاعلة لبناء الثقة وتوسيع العلاقات الدولية وخفض التوترات وتعزيز الروابط بين الشعوب، مشيراً إلى الإمكانات التي تمتلكها إيران في القطاع الزراعي. وأضاف: أن طهران مستعدة لتحويل هذه الإمكانات إلى فرص للتنمية المشتركة في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، مشيراً إلى أن دول الجوار وغرب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز وأفريقيا، فضلاً عن سائر الدول الراغبة في التعاون، تحظى بأهمية خاصة في هذا المجال، معلناً استعداد إيران لتطوير التعاون الزراعي مع الدول المهتمة والمنظمات الدولية.